الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية

شرفاوي حاج عبو
المركز الجامعي بشار

الإصلاحات الاقتصادية

يجب التأكيد مبدئيا على أنه حتى يمكن درأ مخاطر أي إصلاح اقتصادي ، أو بالأحرى ضمان نجاحه ،لابد من إعطاء الأهمية الكافية للمسألة الاجتماعية من حيث دراستها ، أهدافها ، ونتائجها .
إن طرح هذا الموضوع ينطلق من حالة التهميش الاجتماعي الذي ميّز الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالتحولات العالمية الأخيرة المتميّزة بالسرعة والتنوع والشمولية.الأمر الذي لا يتنافى وطرح البعد الاجتماعي الذي يعني في نظرنا البحث عن سبل معالجة الانعكاسات السلبية لعملية التأقلم مع الميكانزمات الاقتصادية الجديدة.
قبل الخوض في تحليل هذه الإشكالية لابد من توضيح مايلي :

دوافع الإصلاحات الاقتصادية
يمكن حصرها نظريا في نقطتين :
1 ــ معالجة الإختلالات الهيكلية الناجمة عن السياسات التنموية السابقة التي نجم عنها تأزم اجتماعي وانسداد اقتصادي.
2 ــ التكيّف مع التحولات الاقتصادية العالمية .
أما عمليا و بمأن الموضوع يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر فإننا سنوضح ذلك في عجالة من خلال عرض سريع للتحولات الإقتصادية محاولين التقرب من الطابع الاجتماعي لعملية الإصلاحات الاقتصادية.
تحليل سياسات الإصلاح الاقتصادي
مدلول الإجرائي للإصلاح الاقتصادي : إدخال أساليب ديناميكية وفعالة على الاقتصاد الوطني وتحريره من التسيير الإداري وتقريبه من قانون السوق .
هذا المدلول يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري عرف مجموعة من الإختلالات الهيكلية أثرت على أداء القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية وعلى مختلف المؤسسات ،وهذا منذ

منتصف عقد الثمانينات. لهذا جاءت فكرة الإصلاح أو التصحيح أوالتحرير الاقتصادي بتدخل من الدولة أو مؤسسات التمويل والنقد الدولية .(1)

أسس فلسفة الإصلاح الاقتصادي

1 ــ محاصرة سلبيات التجربة الاقتصادية السابقة .
2 ــ اعتماد الأسس الحقيقية للتنمية .
3 ــ اعتبار الإنسان عماد العملية التنموية .
4 ــ الاعتماد على الذات .

مراحل الإصلاح الاقتصادي

1 ــ 1984/1980 : برزت مجموعة من التصورات في المخطط الخماسي الأول الذي قيّم فيه الاقتصاد الوطني قبل الثمانينات ومن مجمل القضايا التي طرحت : (2)
أ ــ فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني و المستثمر الأجنبي لينافسا القطاع العام .
ب ــ التخلي عن تسيير الشركات الوطنية ذات الحجم الكبير .
2 ــ إعادة الهيكلة العضوية والمالية :
أ ــ التحكم في تسيير المؤسسات تم تحويل الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة .
ب ــ إزالة العوائق التي تحد من ربح المؤسسات العمومية .
ج ــ تدعيم اللامركزية واللاتركيز في تسير نشاطات الإنتاج .
د ــ التوازن في توزيع الأنشطة .
ه ــ خلق وحدات صغيرة سهلة التسيير .
3 ــ إستقلالية المؤسسات في التسيير: كان من بين أهدافها :
أ ــ تكفل المؤسسة بكل أعبائها وأصولها.
ب ــ الحرية في وضع وإنجاز إستراتيجيتها ومسؤولياتها في تحمل الأخطار وفي توسيع قدراتها الاستثمارية .
4 ــ الملكية العامة: دستور 1989 (3)حصر الإصلاحات بخصوص هذا الموضوع في :
أ ــ مرونة العلاقة بين الدولة والاقتصاد من خلال تركه لكيفية تسيير الملكية العامة لحرية القانون .
ب ــ تكريس حق الملكية الفردية والجماعية دون قيد .
ج ــ أقرّ تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية وتجارة الجملة .
د ــ التخلي الصريح عن التسيير الاشتراكي للمؤسسات .
5 ــ الخوصصة : تضمن قانونها الصادر سنة 1995 (4)مايلي:
أ ــ الخوصصة من إختصاص الحكومة .
ب ــ عند الخوصصة، الدولة تضمن استمرار الخدمة العمومية .
ج ــ حصر القطاعات التنافسية .
د ــ إصلاح المؤسسة ، تحديثها مع الحفاظ على مناصب العمل المأجورة .

عرضنا للأشكال الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني يقودنا إلى التساؤل عن مدى تحقيقها للأهداف المرجوّة منها ؟ الإجابة بالطبع قد يعبر عنها ويجسدها الواقع الاقتصادي الذي نحاول ملامسته ، كما تعبر عنها وتقرّها التقارير الاقتصادية الوطنية والعالمية .

شواهد وتقارير حول نجاعة أو عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(4):
1 ــ استمرار التسيير الإداري للاقتصاد الوطني .
2 ــ صعوبة التحكم في القطاع العام ومؤسساته (لم تحسن ولم تفعّل مرد وديتها).
3 ــ عجز في الموازنة العامة وإختلال في التبادل الخارجي.
4 ــ اختلال بين الانتاج والاستهلاك الوطني .

5 ــ ضعف معدلات النمو مند سنة 1986 إلى غاية 1993 (حسب تقرير البنك العالمي رقم : 12048 بتاريخ 25 ماي 1994).

6 ــ عجز في الميزانية وتضاؤل الاستثمار وزيادة معدلات التضخم من سنة 84 إلى سنة 1993 حسب نفس التقرير).

7 ــ انخفاض في استعمال الطاقة الإنتاجية الدي قدّره البنك الدولي بــ 20 نقطة من سنة 84 إلى 1991.

8 ــ زيادة الهوّة بين الإنفاق والإيراد مما جعل العجز يتراكم حيث بلغ 115722 مليون دولار ما بين سنة 86 و1993 .

9 ــ الإعانة المالية للمؤسسات في إطار عملية التطهير بلغت 700 مليار دينار لم تأت بنتائج إيجابية وكرست ظواهر اجتماعية واقتصادية سلبية (الاستهلاك ، الإنفاق والاتكال ...) .

10 ــ ارتفاع معدل البطالة من 10 %سنة1985 إلى 25 %سنة 1995 .

11 ــ انخفاض في إنتاجية العمل الذي وصل 4.4 ما بين 1984و1991 (حسب تقرير البنك الدولي السالف الذكر).

12 ــ ارتفاع المديونية سنة 1988 (26.7 مليار دولار).، وبلوغها 32.0 سنة 1995، مع إعادة جدولة الديون.

13 ــ تأثر الميزان التجاري بانخفاض أسعار البترول التي بلغت 14.5 دولار للبرميل سنة 1986 .

14ــ انخفاض معدل التبادل الخارجي من 100 إلى 54 .

15 ــ اختلال بين التكاليف والأسعار .

هذه بعض الشواهد على الأداء الاقتصادي للإصلاحات الذي كان عبئا على أفراد المجتمع وبعض مؤسساته الناجحة .والتي تحاول الدولة من خلال برامج حكومية الخروج منه من خلال :

أ ــ إعادة التوازن بين الإيرادات والإنفاق : (5)

ــ سياسة تحصيل الضرائب والرسوم .

ــ إعادة النظر في بعض الخدمات الاجتماعية والرواتب والمعاملات الخارجية

ــ إعادة تقييم القطاع العمومي وتنظيمه .

ــ اعتماد سياسات تسعير مرنة وفعالة قائمة على الحقيقة السعرية والحرية.

ــ تصويب الهياكل الاقتصادية المالية والفنية.

ــ تطبيق قوانين السوق وآلياته في إدارة وتسيير المؤسسات العمومية .

فهل روعي في هذه الإجراءات و الميكانيزمات الجديدة معايير أو شروط إجتماعية حتىّ تحقق الإصلاحات الأهداف المرجوّة منها والتي هدفها النهائي الإنسان الجزائري.الأمر الذي يعيدنا إلى إشكالية الموضوع المطروح

ألا وهي إعطاء طابع اجتماعي لعملية الإصلاحات الاقتصادية إضافة إلي أهدافها الهيكلية والكمية .فالأداء الاقتصادي لا يتم بالكفاءة المتوقعة إلا إذا تحقق الأداء الاجتماعي بالمستويات المرغوبة .

الأداء الإجتماعي للإصلاحات الاقتصادية

نشير إلى أن مفهوم الأداء مفهوم واسع ومكوناته تتطور عبر الزمن والدراسات النظرية والتطبيقية قدمت العديد من النماذج، التي لا نريد الخوض فيها أو تبنيها وإنما أردنا من

استخدامنا لمصطلح الأداء إبراز وتحديد أهمية البعد الاجتماعي الذي يعدّ شرطا ضـــروريا لنجاح أيّ إصلاح اقتصادي .
السجل الاقتصادي الوطني الذي حاولنا رصد بعـض جوانبـه فيمـا يخـص موضـوع الإصلاحات أبان عن أداء اجتماعي لم يحقق الاستقرار الاجتمـاعي لمحدوديـة مراعاتـه للجوانب الاجتماعية .وظهر ذلك في (6):
ــ اتساع جيوب الفقر والحرمان واللامساواة وتفشي البطالة.
ــ غياب وتراجع أنظمة الحماية الاجتماعية .
ــ ظهور ونمو القطاع غير المنظم وماصاحبه من تراجع مستوى الأجور الفعلية.
ــ تفاوت مستوى الأجور وعدم الاستقرارفي العمل وظهور أشكال جديدة من العمل المؤقت .
من هنـا يتجلّى الاهتمام والدراسة الجدية والتقدير الصحيح للانعكاسات السـلبية لتـدهور الأوضاع الاجتماعية ومنه يتم التأكيد على دور الدولة الاجتماعي .الذي حقق للدول المتقدمة تقدماواسقرارا ونموا متسارعا.
وقد بدت معالم ذلك من خلال :
1 ــ اتباع سياسة اجتماعية تتكيّف مع الإختلالات الاقتصادية وتعالج نقائص آليات السوق).
2 ــ ضبط معايير اجتماعية تنظم وتوجه الاقتصاد .
3 ــ تطوير أشكال الحماية الاجتماعية .
4 ــ الرفع من الحد الأدنى للأجور .
5 ــ مراعاة حقوق الفرد فيما يتعلق بالتشغيل وظروفه.
هذه المعطيات توحي بأن الدول المتقدمة لم تراهن على السوق لتطوير الاقتصاد فقط ولكنها بالمقابل وضعت ضوابط قانونية وتنظيمية ،جعلت من السوق سوقا اجتماعيا أو بـالأحرى ليبرالية ذات وعي اجتماعي من خلال مخططات محاربة الفقر بهدف تحقيق توزيع عقلاني للموارد والخيرات على المستوى العالمي.(7)
وقد جاء هذا من خلال تبني معايير وشروط اجتماعية دولية تنظم وتوجّه العلاقات التجارية ومن أجل هذا بدأت المنظمات الدولية (FMI ,OMC ,OCDE) تعيـد النظـر فـي قواعـدها وسياساتها وطرق تعاملها من أجل تجسيد تعاون اقتصادي دولي حقيقي.(8)
أما على المستوى الوطني فان معالجة إختلالات آليات السوق أو التحكم وادارة التحـولات الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إعادة النظر في البرامج الإصلاحية الحاليـة وفـق ضـبط شروط ومعايير اجتماعية تتكيف بكيفية أكثر إيجابية وبضوابط تنظيمية تحدد في اطارهـا العلاقة بين الدولة والسوق.
واذا كان تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي للإصلاحات معقد ،والمؤشرات التي قدمناها لاتعد كافية لكون الأداء يرتبط أيضا بمتغيرات قابلة للقياس (المالية، الإنتاجية، فعاليـة النمـو، السوق المالية ...) ولكونه أي الأداء الاجتماعي ، يعبّر عنه بشـكل أدق بدرجـة الإشـباع السائدة لدى الأفراد، وكذا توزيع وانتشار المنافع والخيرات بكيفيـة تمـس كـل الشـرائح الاجتماعية . من هذا المنطلق نأكّد على أهمية الجانب الاجتماعي في العملية الإصـلاحية ، إن على المستوى الدولي أو الوطني. ولعلى تحليل وتقييم السياسة الاجتماعية سيبين حـدود مراعاة الجوانب الاجتماعية في عملية الإصلاحات الاقتصادية،في الوقت الذي تواجه فيـه الجزائر مجموعة من التحديات:
1 استعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحقيق المقاومة للتغيير.
2 إدارة عائدات الهيدروكربونات بمنظور بعيد المدى.
3 تحسين بيئة الأعمال وتخفيف اشتراك الدولة في تقديم السلع والخدمات.
4 تحسين إمكانية الحصول على الخدمات العامة وتحسين نوعيتها.

المراجع :

1 حسن بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب: الجزائر 1993، ص159

2 مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية:جامعة باتنة العدد الأول 1994 ص 38 - 40 .

3 مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية :جامعة باتنة العدد14 ص 192 -194.

4 The world bank :report No12048 –AL ,may 25,1994, P 3 -71

5 محمد سعيد اوكيل ،استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية، التسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي الجزائر 1993 ص 52 -54.

مجلة العلوم الجتماعية والإنسانية : جامعة باتنة، العدد18 2002 ص 89- 94 .

7 Fontanel j.l. Bensahel, le sous –développement, In :ouvrage collectif : les dix problèmes économiques contemporains.ed .O.P.U. Alger,1993.

streeten

monde en 8 Paul.LaMondialisation :intégration et désintégration. Revue développement.19998 T.26.n°103.